

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٦١٩

الأربعاء، ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راميريث كارينيو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	إسبانيا	السيد غوتيريث بلانكو نافاريتي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرومديث
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	السنغال	السيد سيني
	الصين	السيد شو جونغ شينغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1603360 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/123، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الوفد الروسي مؤيدا للقرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦)، مسترشدا في ذلك بمهدفه الرئيسي المتمثل في تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية في دارفور. ونواصل بشكل خاص النظر في القيود المحددة الأهداف، بوصفها أداة هامة للضغط على المتمردين الذين يرفضون الانضمام إلى المحادثات على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ولولا المواقف المزدوجة لبعض أعضاء مجلس الأمن، لأمكن استخدام آلية الجزاءات بشكل أكثر فعالية. لقد أثرتنا هذه المسألة لسنوات عديدة، ولكن بصراحة ليس ثمة شيء يمكن القيام به.

وبدلا من ذلك، نود أن نعرب عن قلقنا الشديد إزاء الأساليب المستخدمة عند عرض وفد الولايات المتحدة لمشروع القرار على المجلس، الذي أساء استخدام سلطته كقائم على الصياغة، وضمّن النص أولوياته الوطنية الخاصة به. وسعى مقدمو مشروع القرار، بحجة حسن النية لإحلال السلام في دارفور، وعن طريق التفسير الجزافي لتوصيات خبراء الجزاءات، إلى زيادة الضغط على الخرطوم، من خلال حرمانها من أحد أكبر مصادر دخلها. وفي نفس الوقت، تجاهلوا مواقف الوفود الأخرى.

وقد قوضت تلك الأساليب وحدة المجلس. ونتيجة لذلك، اضطر وفد الولايات المتحدة إلى المضي قدما بتمديد تقني صارم لقرار الجزاءات وطرح النص للتصويت. ولا تشمل الوثيقة صياغة هامة اقترحتها الوفد الروسي يدين من خلالها، من بين أمور أخرى، انتهاكات الجماعات المسلحة غير المشروعة لحظر السلاح، وتجنيد الأطفال المتمردين، والهجمات على قوات حفظ السلام، والدعوة إلى التنفيذ الكامل - وليس الانتقائي - لوثيقة الدوحة. وتقع المسؤولية عن ذلك السهو على الجانب الأمريكي تماما.

إننا نأمل أن تكون هذه الحالة بمثابة درس مهم لمثلة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن يعتمد وفد الولايات المتحدة

حتى على المحاولات المتواضعة لتضمين القرار هذه المعلومات عن التطورات المثيرة للقلق في منطقة دارفور.

ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء عدم تمكن المجلس من معالجة دور الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في تأجيج الصراع. إن الصلة بين الاتجار بالذهب والجماعات المسلحة، على النحو الذي بينه فريق الخبراء، معروفة تماما. وقد تناول المجلس دون خلاف دور الذهب والموارد الطبيعية في الصراعات الأخرى، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وحتى في حالة الإرهاب الذي يمارسه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

واليوم، كان ينبغي للمجلس أن يستند إلى المبادرات الدولية والإقليمية الممتازة الجارية في هذا المجال في التصدي لهذه المشكلة في السياق السوداني، ولكن بسبب إبلاغ الفريق عن هذه المسألة فإن تقرير الفريق قد لا يصبح علنيا أبداً، وهو أمر مثير للقلق بشدة. ونحث المجلس وأولئك الذين يقدرّون النزاهة والشفافية في عمل مجلس الأمن ولجانته على السماح بنشر هذا التقرير في أقرب وقت ممكن. فبعض أعضاء المجلس الذين يشيرون في سياقات معينة إلى الحاجة، من الناحية النظرية، إلى الشفافية في أنظمة الجزاءات - بما في ذلك في اجتماع مقبل للمجلس - هم أنفسهم الذين يسعون الآن، في الممارسة العملية، إلى عرقلة نشر معلومات تتعلق بنظام جزاءات حقيقي لأن النتائج التي توصل إليها لا تروق لهم. ولا يمكننا أن نقرر ما ينبغي أن يكون شفافاً وما لا ينبغي أن يكون كذلك على أساس ما إذا كانت المعلومات ملائمة أم غير ملائمة.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً على أننا بصفتنا القائمين على صياغة هذا التجديد السنوي، فإننا نأخذ على محمل الجد مسؤوليتنا عن النظر في استنتاجات الفريق وتوصياته، وكذلك آراء جميع أعضاء المجلس. وبعض هذه الآراء لا يمكن التوفيق بينها وبين الحقائق، بما فيها تلك الواردة في تقرير فريق الخبراء

في المستقبل، عند صياغة قرارات ووثائق مجلس الأمن الأخرى، نهجاً بناءً بشكل أكبر وأكثر عقلانية.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نرحب بالقرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦) الذي يمدد ولاية فريق الخبراء المعني بالسودان، الذي أنشئ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٩١ (٢٠٠٥).

بعد فترة وجيزة من الهدوء النسبي، شهدت الأسابيع القليلة الماضية عمليات قصف جوي وهجمات برية نفذتها حكومة السودان في جبل مرة. وقد أشارت الأمم المتحدة إلى نزوح عشرات آلاف المدنيين، وإلى أوضاع إنسانية وخيمة، ولكن ظل مجلس الأمن مكتوف الأيدي.

لدينا نظام جزاءات منذ ١٢ عاماً، ولم تتمكن حتى الآن من التوصل إلى توافق آراء بشأن عملية إدراج واحدة حتى في القائمة منذ عام ٢٠٠٦. ولدينا حظر على الأسلحة منذ ١١ عاماً، وتلقى عاماً بعد عام، التقرير تلو الآخر عن تدفق الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى دارفور. لقد أنشأنا فريق خبراء لتقديم هذا النوع من التقارير، ولكن عندما يقوم الفريق بتقديم تقريره، يمنع عضو من أعضاء المجلس نشر التقرير لأن نتائجه مقلقة للغاية.

والقرار المتخذ اليوم يمثل تمديداً تقنياً، ليس لأن فريق الخبراء لم يقدم نتائج بشأن كيفية الاستجابة على نحو أفضل للحالة. والواقع أن الفريق قدم سيلاً بالغ الأهمية من المعلومات عن تنفيذ الجزاءات في دارفور. وتضمن تقريره معلومات كان من الممكن أن نسترشد بها على نحو أفضل في عملية صنع القرار. فعلى سبيل المثال، صنف التقرير العديد من الانتهاكات لنظام الجزاءات، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز الإنفاذ من جانب جميع الدول الأعضاء. وأشار أيضاً إلى الانتهاكات المتكررة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. نعم، إن قرار اليوم يمثل تمديداً تقنياً لأن المجلس لم يتمكن من الاتفاق

للبلدان في إدارة مواردها الطبيعية. ونود أن نستشهد بقرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧) المؤرخ عام ١٩٦٢، والذي اعترفت فيه الأمم المتحدة بالحق السيادي للبلدان في إدارة مواردها الطبيعية، وأن نؤكد على صلاحيته.

وعلى غرار العديد من البلدان النامية، فإن بلدي منتج رئيسي للموارد الطبيعية، والتي تشكل عاملا أساسيا في الحفاظ على استقرار اقتصادنا. ونعتقد أنه لا ينبغي أن يكون لمجلس الأمن، ناهيك عن لجنة جزاءات - رأي من أي نوع في قدرة البلدان على التمتع بحقوقها في الاستفادة من إدارة مواردها الطبيعية، والتي نأمل أن تكون دائما في مصلحة شعوبها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أرجو أن أغتنم هذه الساحة لأعبر لكم، السيد الرئيس، عن تهنئتنا لكم بتولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ويسرني أن أرى بلدكم الصديق ممثلا في هذا المجلس الذي أناط به ميثاق الأمم المتحدة مهمة أولية كبرى في صون السلم والأمن الدولي. كما يسعدني أن أتوجه بالتهنئة الصادقة للأعضاء الجدد من الدول التي انضمت لعضوية المجلس من بداية هذا العام.

لقد شاركت في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ومعني ممثلون للدول المجاورة للسودان، مصر وتشاد وجنوب السودان وإثيوبيا وليبيا وأوغندا، في الاجتماع السابع المشترك للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥). كما استقبلت بمكثبي في بعثة السودان الدائمة لدى الأمم المتحدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ أعضاء فريق الخبراء المشكل بموجب ذلك القرار.

وفي كلا الاجتماعين، تم تبادل الآراء وجرى نقاش إيجابي عبر فيهما أعضاء الفريق عن رضاهم بصفة عامة بما تبديه

الذي يجري منع نشره. ونحن نتطلع إلى مواصلة المناقشات مع الزملاء بشأن أفضل السبل لزيادة الشفافية وتعزيز الامتثال لقرارات مجلس الأمن والاستجابة للنتائج التي توصل إليها الفريق. إن التصدي حقا للمسائل التي تواجه دارفور سيتطلب من المجلس أن يتكلم بصوت واحد وأن يتخذ خطوات هادفة للمساعدة في دفع عجلة السلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤيدة للقرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦)، الذي يحدد لمدة سنة واحدة ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، لأننا مقتنعون بضرورة المحافظة على وحدة مجلس الأمن في معالجة هذه المسألة الهامة ولأن المجلس يقوم بدور إيجابي في تشجيع إيجاد حل سياسي تفاوضي للصراع الذي طال أمده في ذلك البلد الأفريقي الشقيق، ولا سيما في منطقة دارفور. ونعتقد أن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور تنشئ إطارا ينبغي أن يشكل الأساس للمفاوضات بين أطراف الصراع، وهو الإطار الذي تكمله مبادرات مثل الحوار الوطني الذي دعت إليه الحكومة في الخرطوم والمشاورات الداخلية الجارية في دارفور. ونعتقد أيضا أن الجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي وكبير الوسطاء المشترك، أساسية لإنهاء النزاع.

وبخصوص أساليب عمل مجلس الأمن في ما يتعلق بلجان الجزاءات، فإن لدى فنزويلا أيضا تحفظات جدية بشأن سير عمل هذه اللجان. وغدا، عندما سنعقد مناقشة حول أساليب العمل، سنعرب عن آرائنا بشأن هذا الموضوع، ولكن أود أن أُبين أن ملاحظتنا الرئيسية بشأن الوثيقة التي اقترحها في البداية القائم بالصياغة بشأن هذا الموضوع تتعلق بالحقوق السيادي

لذلك فإننا على قناعة تامة بأن تعمّد تجاوز أو إغفال هذه الوثيقة يجري ضد مقتضى ميثاق الأمم المتحدة. كما أنه يعني وبطريقة واضحة الدعوة لاستمرار النزاع وإراقة الدماء، ذلك لأن أي نزاع إما ألا ينتهي وهذا مستحيل، أو ينتهي باتفاق سلام. لقد قامت حكومة السودان بواجبها المقدس تجاه الوطن والمواطنين ونحن على ثقة كاملة بأن أعضاء هذا المجلس الموقر سيضعون نصب أعينهم صيانة السلم والأمن الدوليين كمهمة لا تعلق عليها مهمة أخرى.

إننا وإذ نعيد التأكيد هنا على التزامنا بالتعاون مع الفريق تطبيقاً لقرار مجلس وتنفيذاً له، إلا أننا نشير بوضوح إلى المثالب والعيوب التي يشكّلها تعدد الآليات والأجهزة التي وضعها مجلس الأمن في دارفور والإصرار عليها رغم التضارب الذي تحدّثه. كما نرجو أن نذكركم بما نقلناه لفريق الخبراء من قبل في الاجتماع السابع المذكور عن أهمية الالتزام بما يلي:

أولاً، عدم تخطي حدود الولاية التي قررها المجلس، وهو القرار المنشئ لولاية الفريق ١٥٩١ (٢٠٠٥) والالتزام الصارم بهذه الحدود.

ثانياً، مراعاة عامل الزمن عند توجيه الاستفسارات للأجهزة والإدارات المختصة في حكومة السودان.

ثالثاً، أهمية الإخطار المسبق للسلطات الولائية عن أنشطة وتحركات الفريق لتفادي تعرّض أفراد الفريق للخطر.

ختاماً، كما أسلفت الإشارة، فإن توفير الوقت الضروري والكافي للحصول على البيانات والاستجابة لطلبات الفريق بشأن تحركاته داخل السودان في دارفور، كفيل بتعزيز التعاون المطلوب. وفي هذا الصدد، فإنه ينبغي للفريق ألا يعتمد في استقاء معلوماته على منظمات لا تتمتع بوضع قانوني دولي معترف به أو منظمات ذات أجندة سياسية معيّنة تسعى لتحقيقها. وليس هناك بديل للمعلومات المطلوبة من حكومة

حكومة السودان من تعاون لتمكين اللجنة وفريق الخبراء من النهوض بالمهام الملقاة على عاتقهما. فعلى سبيل المثال، وصف منسق فريق الخبراء عند لقائهم بي في البعثة تعاون حكومة السودان بأنه "كان ممتازاً" وأن الفريق لم يُمنع من الوصول إلى مواقع الأحداث إلا في حالتين فقط وأن تعاون بعثة السودان مع الفريق هو أيضاً على ذات المستوى من الجودة.

وما يقلقنا في هذا الصدد حقيقة هو أن ما يحدث من تبادل للآراء وما يحدث على أرض الواقع لا يتم تضمينه ولا تتم الإشارة إليه في القرارات المختلفة لهذا المجلس بشأن السودان، بما فيها القرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦) الذي نحن بصددده. إلى جانب ذلك، فإن الملاحظة التي لا تخطئها العين هي أن القرارات المختلفة لمجلس الأمن تنحو إلى تحميل حكومة السودان مسؤولية الأعمال الإجرامية والإرهابية التي تقوم بها المجموعات المسلحة المارقة، حيث لا نجد في هذه القرارات ما يدين قيامها بهذه الأعمال، بل نجد عوضاً عن ذلك مطالبة متكررة لحكومة السودان بالقبض عليهم وتقديمهم للعدالة وإدانة لها. ومع تسليمنا بل وإيماننا الكامل بواجبنا في تقديم كل مجرم للعدالة، إلا أن على المجلس أن يتخذ أشد الإجراءات صرامة لضمان إلقاء هذه المجموعات السلاح وانضمامها دون أي تلكؤ للعملية السلمية التي ثبتت ركائزها الآن في دارفور. وينطبق ذات الأمر على محاولات هذه المجموعات إيجاد وسائل للحصول على التمويل وعلى السلاح الذي تهاجم به دوريات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

إن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، المبرمة في تموز/يوليه ٢٠١١، هي الخط الفاصل بين الحرب الداخلية والسلام. وهذه الوثيقة هي نتاج جهد صادق من حكومة السودان والحركات المسلحة التي تحولت اليوم وبعد خمسة أعوام إلى أحزاب سياسية، ونتاج جهد صادق للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وبرعاية كريمة من دولة قطر الشقيقة.

السودان إلا حكومة السودان نفسها. ومن جانبنا فإننا نعمل بكامل حسن النية على توفير المعلومات مع ضرورة إمهالنا وإعطائنا الوقت الكافي. المختلفة في منظومة الأمم المتحدة. وقد رأينا ورأيتم كيف أن المعلومات المغرضة عن السودان وعن الأحداث المتعاقبة في دول الشرق الأوسط على سبيل المثال، وفي غيرها من الدول

قد قادت إلى إزهاق أرواح الأبرياء من المدنيين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

علينا أن نذكّر هذا المجلس الموقر بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد حثّت الدول الأعضاء على تجنب المعلومات المغلوطة وغير المتحقّقة منها عند اتخاذ القرارات والإجراءات